

Distr.: General
30 April 2024
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2024 موجهة إليكم من عضو مجلس الشيوخ محمد إسحاق دار، وزير خارجية باكستان، يلفت فيها انتباهكم إلى حملة منهجية تدبرها الهند، تتطوي على اغتيالات خارج نطاق القضاء وخارج إقليم الدولة نُفذت على الأراضي الباكستانية (انظر المرفق). وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار البند المعنون "المسألة الهندية الباكستانية".

(توقيع) منير أكرم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 26 نيسان/أبريل 2024 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 26 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من وزير خارجية باكستان

أود أن أوجّه انتباهكم إلى سلسلة من الأحداث التي لا تنتهك المعايير الأساسية للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل تتحدى أيضاً مبادئ العلاقات بين الدول.

وقد وجدت حكومة باكستان مؤخراً أدلة لا سبيل لإنكارها تشير إلى وجود حملة منهجية تدبرها الهند، تتضمن اغتيالات خارج نطاق القضاء وخارج إقليم الدولة نُفذت على الأراضي الباكستانية. وقد أسفرت هذه الحملة بشكل مأساوي عن خسائر في أرواح مدنيين أبرياء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حالتا محمد رياض في روالاكوٲ في آزاد جامو وكشمير، في 8 أيلول/سبتمبر 2023، وشهيد لطيف في داسكا، سيالكوت، في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتمثل هذه الأعمال انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، بما في ذلك سيادة باكستان وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن الحق في الحياة المنصوص عليه في الصكوك العالمية لحقوق الإنسان.

ويكشف اعتقال الأفراد المرتبطين بهذه الأعمال الشنيعة عن وجود شبكة تضم مواطنين هنود وعملاء للهند يعملون من بلدان ثالثة. وما برحت هذه الشبكة، التي تعمل بتوجيه عملاء هنود تم تحديد هوياتهم، تعمل بنشاط في التجنيد من خلال منصات التواصل الاجتماعي، وتمويل هذه الأنشطة الإجرامية ومراقبة تنفيذها. وهذه الأعمال التي يقوم بها عملاء الدولة الهندية لا تقتصر على باكستان وحدها، بل تمتد لتشمل نطاقاً دولياً، كما يتضح من اغتيال هارديب سينغ نيجار في كندا ومحاولة اغتيال غورباتوانت سينغ بانون في الولايات المتحدة.

ورداً على تقرير نشرته صحيفة الغارديان (*The Guardian*) البريطانية بتاريخ 4 نيسان/أبريل 2024 حول حملات الاغتيال المذكورة أعلاه، قال وزير الدفاع الهندي، راجنات سينغ، في 5 نيسان/أبريل 2024 خلال مقابلة مع قناة تلفزيونية هندية هي CNN-News18: "إذا حاول أي إرهابي من بلد مجاور إزعاج الهند أو القيام بأنشطة إرهابية هنا، فسيُعطى رداً مناسباً. وإذا هرب إلى باكستان فسندهب إلى باكستان ونقتله هناك". وذكر أن رئيس الوزراء الهندي قد أيد أيضاً هذه السياسة.

إن قبول الهند لتورطها في اغتيالات خارج نطاق القضاء وتجاوز الحدود الوطنية على الأراضي الباكستانية وإعلان استعدادها لإعدام المزيد من المدنيين داخل باكستان، الذين يعلن بشكل تعسفي أنهم "إرهابيون"، يشكل اعترافاً واضحاً بالذنب. إنه انتهاك خطير للغاية للقانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، والقانون الدولي العرفي الموثق في المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام 2011 التي أعدتها لجنة القانون الدولي.

وتبرز هذه الحوادث اتجاهها مقلقا للإرهاب برعاية الدولة، ويتعارض بشكل مباشر مع المبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 (4)، التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها

ضد أي دولة. وعلاوة على ذلك، فإنها تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد الحق في الحياة وأمان الفرد على شخصه.

ونظرا لخطورة هذه الأعمال وآثارها على السلام والأمن الدوليين، فإنني أحث مجلس الأمن على القيام بما يلي:

- التصدي فورا لهذه الانتهاكات للقانون الدولي التي ترتكبها الهند وإدانتها؛
- الدعوة إلى الوقف الفوري للإرهاب برعاية الدولة الذي تقوم به الهند وإلى احترام سيادة جميع الدول؛
- دعم الجهود الدولية لمحاسبة جميع هؤلاء المجرمين.

وباكستان ثابتة في التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وتدعو إلى السلام والأمن في جنوب آسيا من خلال الحوار والاحترام المتبادل والعدالة. ونحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء حاسم لضمان المساءلة عن الأعمال التي تقوض السلام والأمن العالميين.

إن قيادتكم لمجلس الأمن ومشاركة المجلس الاستباقية أمران حاسمان في هذا المنعطف. وإن الضرورة تحتم علينا أن نتمسك جماعيا بمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحل المنازعات بالوسائل السلمية من أجل تعزيز عالم يسوده السلام والأمن لجميع الأمم.

ونتطلع إلى إجراء سريع من جانبكم في التصدي لهذه المسألة الحاسمة.

(توقيع) عضو مجلس الشيوخ محمد إسحاق دار